

ورشة عمل في البقاع حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الحاج حسن: رفع الصادرات وتخفيض الواردات يخفف العجز في الميزان التجاري

افتتح وزير الصناعة حسين الحاج حسن قبل ظهر أمس، ورشة عمل حول «التحديات المتوفرة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال في البقاع» التي تنظمها وزارة الصناعة ومصرف لبنان وسفارة اليابان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعة (يونيڤدو)، في فرع مصرف لبنان في زحلة.

وتأتي هذه الندوة في إطار مشروع دعم المجتمعات المحلية المتأثرة من تدفق اللاجئين السوريين الذي تموله الحكومة اليابانية، وشارك فيها النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، سفير اليابان سيئشي أوتسوكا، والمدير العام لوزارة الصناعة داني جعدون، الممثل المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيڤدو) كريستيانو باسيني، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في زحلة والبقاع إدمون جريصاتي، مدير مصرف لبنان في زحلة جورج كلاس، رئيس بلدية زحلة جوزيف المعلوف، وحشد صناعي.

شرف الدين

وألقي شرف الدين كلمة أشار فيها إلى «أنّ التحفيزات والجهود التي يقوم بها مصرف لبنان ساهمت في وضع المدايك الأساسية لسياسات وآليات التمويل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، بالإضافة إلى المبادرات الحكومية ومبادرات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرامج وصناديق مدعومة من الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول والمنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية. إلا أنّ الوصول إلى المستويات المطلوبة من التمويل يحتاج إلى خطوات وجهود تكاملية إضافية للتمكن من مواجهة التحديات في منطقة واعدة كالبقاع، لا تزال تعاني من فجوة تمويلية كبيرة، حيث كانت حصّة البقاع حوالي 3 في المئة فقط من مجموع التسليفات في نهاية العام 2014».

وتحدث الممثل المقيم لمنظمة يونيڤدو في لبنان كريستيانو باسيني مشيراً إلى «أنّ الصناعة هي شأن أساسي على المستوى العالمي ويجب أن تكون كذلك في لبنان، كون هذا القطاع ساهم في إخراج ملايين الناس من حالة الفقر. ونساهم في تطوير وتحديث القطاع الصناعي في لبنان عبر التعاون مع وزارة الصناعة في تنفيذ برامج عديدة».

وزير الصناعة

ويعد أنّ شكر الحكومة اليابانية على عطاءاتها الساهمة في تخفيف الأعباء التي خلفها تدفق اللاجئين السوريين إلى البقاع، سال الحاج حسن: «لماذا لا تفي الدول بالتزاماتها التي طرقتها تجاه لبنان؟ مع العلم أنّ العديد من هذه الدول، وهي معروفة تمول الحرب في سورية بالسلاح والمال والتجهيزات.لماذا هي قادرة على تمويل الحرب ولا تستطيع تقديم المال للبنان؟ لأنها لا تريد وليس لأنها عاجزة عن ذلك».

الحريري أبلغت لجنة مستشفى صيدا الحكومي بصرف جزء من المستحقات المالية

وأضاف: «لدينا خطة متكاملة لوزارة الصحة عرضناها على السيدة بهية وإهمها أراج المستشفى بشكل سريع ضمن برنامج إسعاف تأهيل المستشفيات مع مجلس الإنماء والإعمار وشمولها بتقديرات الصناديق العربية والإسلامية وصرف المستحقات القديمة لدى وزارة الصحة لضمان استمرار عمل المستشفى بكل أسامه وموظفيه. ولقد تواصلنا مع وزارة الصحة وقالوا لنا إنّ هناك مبلغا بقيمة مليار و200 مليون يفترض أن يكون وضع على السكّة وأنّ السيدة بهية بناء على طلبنا تتابع الموضوع ولكن حتى العام 200 مليون سيكون عليه حسم 20 في المئة من وزارة المالية «أخراج المستشفى من نفق الأزمة المالية» بالتواصل مع الجهات الرسمية والضامنة، وفي راس أولويات هذه الخطة توفير مساعدة مالية عاجلة لرواتب الموظفين والعاملين».

وإثر اللقاء، قال قدورة: تشرّفنا بزيارة معالي النائب بهية الحريري والتي تتابع مع دولة الرئيس فؤاد السيّورة ودولة الرئيس نبيه بري المشاكل التي «يواجهها مستشفى صيدا الحكومي، وكما تعلمون إنّ هذه المشاكل تعود إلى فترة سابقة ونحن منذ تسلمنا الإدارة منذ نحو شهر نقوم وضع المستشفى ونضع خطة عمل لإبقائها، وأول عائق تعرضنا له هو رواتب الموظفين وكما تعلمون إنّ المشاكل الموجودة في المستشفى مزمنة قديمة، وإن شاء الله نستطيع حلها، ولكنّ النقطه الأساسية هي رواتب الموظفين التي تعتبرها خطأ

أحمرًا ونحن عندما تسلمنا وإيامكانات محدودة ومن خلال علاقةنا كمنجته إدارية مع المؤسسات الضامنة استطعنا أن نوفر راتب شهر شباط، أما راتب شهري آذار ونيسان فسُعي له وتواصلنا مع المعنيين ونحن فعلا في حاجة ماسة إلى مساعدة مالية قيمتها لا تقل عن 3 مليارات ليرة».

وتوجه برسالة إلى موظفي «مستشفى صيدا الحكومي بأن مطالبهم محقة وإنّ اللجنة الإدارية تتبناها وتحملها معهم»، وتمنى عليهم «التعامل بمسؤولية وعدم إقفال المستشفى في وجه المرضى كما جرى بحيث تمّ تأجيل عمليات نقل أخرى إلى مستشفيات ثانية وهذا لايجوز». وختم قدورة ببيان ترماكت المرحلة السابقة لا تحل بكيسة زر كما أنّ مطالب الموظفين محقة ومزمتهم خط أحمر، كذلك فإنّ حقوق المرضى ضمن نواحيهم، وتمنّى على اللجنة المتابعة للموظفين إعادة التفكير في شكل صحيح في مصلحة المستشفى والمرضى».

وأضاف: «يقدر البنك الوطني كلفة النزوح على لبنان بعشرة مليارات دولار، في حين لم تتجاوز المساعدات المقدمة للبنان المليار دولار». وعلى صعيد تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لفت الحاج حسن إلى «أنّ مصرف لبنان يقوم بدور إيجابي كبير على هذا الصعيد»، متسائلاً: «لماذا لم يرتفع حجم الأعمال في القطاعات الإنتاجية؟ لأنّ المستثمر في الصناعة أو الزراعة يعتبر نفسه مغامراً في دولة لا تتميز في القطاعات الإنتاجية الاهتمام اللازم. هناك دول كما ذكر سعادة نائب الحاكم، تمول وتقدم المشاريع الزراعية والصناعية، مثل المغرب وتركيا والهند، هذا لأنّ هذه الدول قررت أنّ تعتمد على القطاعات الإنتاجية في تنمية اقتصادها إلى جانب القطاعات الخدمانية السياحية الأخرى».

وأضاف الحاج حسن: «وقد وقعنا اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التيسير العربية مع الدول العربية. وكان يعدنا المسؤولون المختصون لهذه الاتفاقيات أن أبواب الدول العربية ستفتح أمام المنتجات اللبنانية، ولكن ماذا حدث في الحقيقة؟ لقد زادت هذه الاتفاقيات صادرات أوروبا والبدان العربية إلى لبنان. قبل أيام، طلبت شركة حديد الإمارات السلطات الإماراتية باتخاذ إجراءات حمائية لمواجهة الإغراق الذي تواجهه من الحديد الصيني التركي. ولقد اتخذت السلطات الإماراتية الإجراءات الحمائية المطلوبة. ولذلك بعد ارتفاع صرخات أصحاب قطاعات إنتاجية عديدة مهذبة بالإقفال نتيجة الإغراق الحاصل في السوق اللبناني، لجات في وزارة الصناعة إلى إجراءات حمائية، ونحن مستمرون فيها للحفاظة على القطاع الصناعي. لسنا ضدّ الاستيراد، ولكن مع تنظيمه. ولسنا في حرب تجارية مع أحد، ولكن جل ما نطالب به هو رفع صادراتنا إلى الخارج مقابل تخفيض وارداتنا بالنسب ذاتها بهدف تخفيف العجز في الميزان التجاري. فهل يعقل أنّ نستورد ألباناً وأجباناً بيضاء فراءاً إنتاجنا يرمي في الشارع؟ وهل يعقل أنّ نستورد المطاط فيما إنتاجنا فاقض؟ إنّنا ندرك حجم الاقتصاد اللبناني والسكاني وقدرتنا التنافسية ولكن علينا تدارك الأمر في إطار سياسات اقتصادية تحمي قطاعاتنا الإنتاجية. لقد مرّ مسؤولون في لبنان مارسوا للأساس سياسات معاكسة لمصلحة الاقتصاد اللبناني». وتحدّث عن موضوع النقل الذي تآثر بفعل إقفال معبر نصيب بين سورية والأردن. وقال: «لا تزال حتى الآن ناشق في مجلس الوزراء مسألة دعم فارق الكلاف بين النقل البري والنقل الأخرى. ونحن نقول إن لا حل لهذه المسألة إلا بدعم الفارق للحفاظة على قدرة الصناعة التنافسية والمحافظة على أسواقنا التصديرية في الخارج. لقد سيقننا ذلك بخبرة إلى تبني دعم النقل بسبب الأوضاع الصعبة في المنطقة، حتى سورية رغم ما تمزّ به، أقدمت على دعم النقل البحري لمساعدة الصناعيين السوريين على التصدير. ولكني أرى أنّ الأمور متجهة عندنا إلى نوع من الحلحلة».

البناء

وزارة الاقتصاد تابعت مع الجمارك موضوع مستلزمات قانون السير

أحال وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم 38 محضر ضبط إلى القضاء، منها 22 مخالفة بما يخصّ الأمن الغذائي بما فيها البهارات والصعتر، 9 مخالفات في حق أصحاب محطات الوقود وصهاريج، و7 مخالفات بما يخص المولدات. وجاءت المخالفات من مختلف المناطق اللبنانية.

من جهة أخرى، وجّهت وزارة الاقتصاد والتجارة أمس، كتاباً إلى المجلس الأعلى للجمارك طالبه فيه بتزويدها لائحة بأسماء مستوردي الإطءات الخاصة بالسيارات و«إشارة المثلث»، وذلك «تسهيلاً لعملها في ضبط المستوردين، ولحسم الاحتكار، وغلاء أسعار هذه السلع التي تتناولها قانون السير الجديد»، بحسب بيان الوزارة.

كما طالقت الوزارة «الجائزة اللبنانية للامتياز» من ضمن أنشطة برنامج الجودة في الوزارة الممول من الاتحاد الأوروبي، والهادفة إلى استكمال وتطوير البنية التحتية للجودة في لبنان عبر العمل على نشر مفاهيم وثقافة الجودة والامتياز، ما يساعد على الارتقاء بالجودة في لبنان لتصبح في مصاف مثلياتها في الدول المتقدمة.

بعد إنجاز المرحل الثالث الأولى من «الجائزة اللبنانية للامتياز» بنجاح كبير، حيث تمّ تسليم الجوائز في المرحلة الأولى إلى سبع مؤسسات مستحقة عن العام 2009 في حفل مميز أقيم في القصر الجمهوري بتاريخ 2010/01/21. وفي المرحلة الثانية إلى مؤسستين محقتين عن العام 2011 في حفل مميز أقيم في القصر الجمهوري بتاريخ 2012/2/15. وفي المرحلة الثالثة إلى تسع مؤسسات مستحقة عن العام 2013 في حفل مميز أقيم في القصر الجمهوري بتاريخ 2014/3/11.

وأعلن مكتب الجائزة اللبنانية للامتياز فتح باب تقديم الطلبات للمؤسسات الراغبة في التقدم إلى الجائزة للعام 2015 (المرحلة الرابعة)، اعتباراً من 11 آذار ولغاية أواخر أيار 2015. كما سبق وأعلن وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم في المؤتمر الصحفي الذي عقد في مقر الاتحاد العام للغرف العربية بتاريخ 11 آذار 2015.

وتمنى على المؤسسات الراغبة في التقدم للجائزة تسعيرة مندوب أو اثنين كحدّ أقصى لحضور ورشة عمل لشرح كيفية تقديم الطلبات وملئ المستندات اللازمة، وذلك يوم الثلاثاء الواقع في 5 أيار 2015 من الساعة 9 صباحاً وحتى الواحدة والنصف بعد الظهر في فندق كراون بلازا – الحمرا.

حرب دعا إلى إيجاد حلّ لمشكلة معمل الزوق

أعلن وزير الاتصالات بطرس حرب دعمه للحركة التي دعا إليها اتحاد بلديات كسروان الفتح والاعتصام الذي حدث في روق مكابيل السبت الفائت «في مواجهة مشكلة التلوث الخطيرة التي يتسبب بها معمل الزوق الحراري الكهربائي، مع ما ينتج من أضرار صحية وبيئية على اهالي المنطقة». وفتت حرب خلال استقباله وفدًا من نادي الصحافة برئاسة بسام أبو زيد إلى أنّ «حل مشكلة معمل الزوق الحراري الكهربائي لا يمكن أن يتم بنقله إلى سلعاتا في قضاء البترون، لأنّ ذلك سيؤدي إلى تلويث منطقة أخرى، وخصوصاً أن الحلول ممكنة لإزالة أضرار المعمل حيث هو في الزوق، وأنّ نقله إلى منطقة أخرى يرتب مصاريف ونفقات إضافية لا يمكن أن تتحملها الخزينة، لأن هناك حلولاً أخرى لمشكلة التلوث وإيقاع المعمل في الزوق».

ورأى أنّ «الحلول تكمن في اتخاذ وزارة الطاقة التدابير لمراقبة الانبعاثات السامة وتحسين نوعية الفيول واتخاذ التدابير لتشغيل المعمل على الغاز، إما عبر بواخر نقل الغاز مباشرة إلى المعمل وأما عبر أنبوب يمكن أن يمدن على مسافة معينة من النشاط».

الآن عون رعى افتتاح السوق المتنقل في حارة حريك

برعاية عضو كتللت التغيير والإصلاح النائب الآن عون، افتتحت في ملعب حارة حريك، بالتعاون مع جمعية «أليدا» السوق المتنقل الثالث في ملعب الرابية في محلة صيفر والذي يمتد حتى الجمعة مساء. في حضور رئيس البلدية زياد واكد، رئيس جمعية «وكالة التنمية الاقتصادية» لضاحية بيروت الجنوبية «أليدا» المهندس أحمد حاطوم، مدير برنامج UNDP في جبل لبنان عبدالله محيي الدين، وممثلين عن بلديات ساحل المتن الجنوبي وغالبات المنطقة.

وتطرق واكد إلى دور البلدية في «تطوير الوضع الاقتصادي والصحي والاجتماعي التربوي والتعليمي ضمن الخطة الاستراتيجية التي وضعتها المجلس البلدي بعد حالة الركود الاقتصادي الذي عاشته المنطقة إثر التفجيرات الإرهابية التي ضربتها بهدف دعم كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية».

وأشار حاطوم، من جهته، إلى «الإنجازات التي قامت بها «أليدا» خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى تطور التواصل مع الجمعيات، وخصوصاً مع ارتفاع عدد المستفيدين من خدمات «أليدا»، والجمعيات في الأسواق المتنقلة في بلديات ساحل المتن الجنوبي».

وأثنى عون، بدوره، على «ما تقوم به البلديات في ظلّ الطبقة السياسية المتشوّلة، مشيراً إلى أنّ «هناك من يتحمل مسؤولياته على الصعيد المحلي»، معرباً عن «دعمه لهذه المبادرة في ظل الفراغ الذي يعيشه البلد».

واعتبر أنّ «هذا النموذج في العمل نموذج ناجح، وأنّ استقرار الوطن في حاجة إلى استقرار في التنمية»، داعياً المسؤولين إلى «دفع مستحقات الخليوي للبلديات».

اعتصام لعمال وموظفي

مركز المعاينة في مجدليا

نفذ عمال وموظفو مركز المعاينة الميكانيكية في مجدليا - زغرّتا اعتصاماً أمس، احتجاجا على عدم دفع مستحقاتهم الناتجة عن ساعات العمل الإضافية، ورفضوا مذكّرة إلى الإدارة تضمنت مطالبهم وينتظرون ردا عليها ليبنوا على الشيء مقتضاه.

وطالبت المذكرة بتحقيق الآتي:

«إعطاء درجات للموظفين حسب عدد السنين وشهوريا بدل عن كل سنة خدمة، لفترة من ستة إلى 5 سنوات، 15%، أكثر من 5 سنوات إلى 10 سنوات 20%، أكثر من 10 سنوات 25%، على أن تكثّر هذه «الزيادة» على أساس المعاش إن تم تجديد العقد رسميا للشركة من قبل الدولة.

– إعطاء المحّة المدرسية التي هي من حق الموظف قبل نهاية العام الدراسي.
– احتساب السنة 14 شهراً في حال تمّ التجديد للشركة رسمياً من قبل الدولة.
– تحسين حال الموظف 2L/ 1L إلى 2L/ حسب عدد سنين الخدمة، وبما أنّ محطة الشمال (مجدليا) صغيرة ولا تستوعب الترقية صرف 50% بدلا من الترقية».

رفع مساهمة الضمان في أدوية التصلب اللويحي والتليف والضعف الرئويين

في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة لتخفيف الأعباء المالية التي يتكبدها المضمون لاسيما في مجال تغطية كلفة الدواء، أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الدكتور محمد كركي مذكّرة إعلامية رقمها 529 بتاريخ 25 أمس، رفع بموجبها مساهمة المضمون في الأدوية المختصة لمعالجة أمراض التصلب اللويحي والتليف الرئوي والضعف الرئوي الواردة ضمن لوائح إسسية من 80 في المئة إلى 95 في المئة على أن يعمل بها اعتباراً من 2/ 4 / 2015.

وتأتي هذه المذكرة، استناداً إلى المرسوم رقم 1699 تاريخ 26 / 3 / 2015، وإلى قرار مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي رقم 914 تاريخ 23 / 4 / 2015».

بحث مع المسؤولين في المشاريع العالقة للبنك الدولي

غانم: نرغب في زيادة استثماراتنا في هذه المرحلة الصعبة



سلام مستقبلاً غانم في السراي

بدأ نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حافظ غانم زيارته إلى لبنان أمس، عارضاً المشاريع الحالية للبنك في لبنان والبالغت 100 مليون دولار أميركي، لكنّ المشكلة في أننا لم نتمكن من تنفيذ نصف هذه المشاريع وقيمتها 550 مليون دولار، لأنّها في حاجة إلى موافقة مجلس النواب، «مضاعة استثماراته في لبنان في السنوات الأربع المقبلة».

وزار غانم، يرافقه المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي فيريد بلحاج، رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين النبتة، ثم التقى رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية، وأشار بعد اللقاء إلى أنه بحث مع الرئيس سلام «في استثمارات البنك الدولي في لبنان وبموجب مساعدة الحكومة في رفع النمو وتوسيع الاقتصاد».

قدّر المستطاع ونرغب في زيادة استثماراتنا ومساعدتنا للبنان، وخصوصاً في هذه الفترة الصعبة التي يمرّ بها». وأضاف: عرضت للرئيس سلام المشاريع الحالية للبنك في لبنان والبالغت مليار و100 مليون دولار أميركي، لكنّ المشكلة في أننا لم نتمكن من تنفيذ نصف هذه المشاريع وقيمتها 550 مليون دولار، لأنّها في حاجة إلى موافقة مجلس النواب. وبحثنا في سبل إيجاد حلّ للحصول على الموافقة لنستطيع تنفيذ هذه المشاريع، ما يسمح لنا بتنفيذ أخرى جديدة». وأعلن غانم أنه وعد خلال اللقاء، «بتزويد مشاريع البنك الدولي في لبنان، لأننا نتوقع مضاعفة استثماراته في لبنان في السنوات الأربع المقبلة، وكلها مشاريع مهمة للبنية التحتية وللمساعدة المناطق الأكثر فقراً في البلد» معرباً عن تقاؤه «بأنّ الشراكة القوية بين لبنان والبنك الدولي

الوفد الاقتصادي الروسي يوقع اليوم اتفاق تعاون في المجلس الاقتصادي الاجتماعي

تعزيز علاقاتنا الاقتصادية مع روسيا».
وبعدما عرض مسيرة علاقته مع الجانب الروسي، قال القصار: أمامنا اليوم فرصة تاريخية للبناء على علاقاتنا الراضة وقناعتنا المشتركة، كي ننهض بواقعنا الاقتصادية في شتى المجالات إلى المستوى الذي يليق بهذه العلاقات وأهميتها المحورية والخاصة لنا ولكم، وخصوصاً أنّ حجم المبادلات المتواضع حالياً أقل بكثير من الإمكانيات الفعلية، ولا يرقى إلى المستوى الذي نطمح إليه، ولا سيما أنّ لبنان يمثل بوابة رئيسية للأسواق العربية والمجاورة».

وتحدّث رئيس مجلس الأعمال اللبناني - الروسي جاك صراف فأعلن عن «وصول مفوض العلاقات الروسية - اللبنانية رئيس الوكالة الفخرالية لمرافقة التقنيّة والمترولوجيا ألكسي أبراموف إلى لبنان لتوقيع الاتفاق بين لبنان وروسيا، شاكراً «كل الذين عملوا على التوصل إلى هذا الاتفاق، وخصوصاً أنه اتفاق جيد بالنسبة إلى الطرفين».

وأشار إلى أنّ «هناك الكثير من الشركات اللبنانية التي تريد الاستثمار في روسيا، وتمنّى على الشركات الروسية إقامة شراكات عمل معها لتحقيق هذا الهدف».

مجلس الأعمال العربي - الروسي في غرفة طرابلس والشمال

وفي سياق متصل، التقى رئيس غرفة الشمال توفيق دبوسي، مدير مجلس الأعمال الروسي العربي فلاديسلاف ليتشكو في مكتبه في الغرفة. وفت دبوسي الى أهمية «وجود الضيف الروسي الزائر الذي أتاحت لنا زيارته فرصة الإحاطة بكافة الاشتراطات التي يشد عليها الجانب الروسي في كيفية استفادة المصدر اللبناني من الفرص الموسّعة لتولّج أسواق روسيا الاتحادية، وجميعها يعلم أنّ روسيا بلد البرد القارس وأنّ هناك أشهراً معيّبة تكون فيها متعشّية إلى استيراد المنتجات الزراعية اللبنانية».

وأضاف: «إننا مصمون على تعزيز العلاقات الاقتصادية الروسية اللبنانية، وخصوصاً على نطاق طرابلس ومناطق الجوار».

وشرح ليتشكو، من جهته، «الدور الذي يلعبه باعتباره مديراً لمجلس الأعمال الروسي - العربي، والدور الكبير الذي لعه الرئيس عدنان القصار». وقال: «نحن لا زلنا نطمح كل الخدمات والخدمات التي تساعد الشركات العربية والروسية على دخول الأسواق المتبادلة، عبر لقاءات تفاوضية ثنائية وإعداد دراسات تحليلية للأسواق واحتياجاتها، كما تدفّتنا إلى تنظيم المؤتمرات والمعارض سواء في بلدان المغرب العربي ورجال أعمالها أو البلدان العربية الأخرى، وتأمين كل المشاركات في مختلف فعاليات الاقتصادية والتجارية لروسيا الاتحادية».

وأضاف: «نحن لاسلاف نعاني في الوقت الحاضر من مخاطر العقوبات الاقتصادية التي يفرضها علينا الجانب الأوروبي، وقد بدأنا لهذا السبب وحسب اليوم ياتي بعد لقاءات عدة بين المسؤولين الروس ونظرائهم اللبنانيين، ويهدف إلى إعادة ترويق العلاقات ودرسها في ضوء المستجدات الحاصلة على أكثر من صعيد، ووضع آليات تسهّل وتتمنى التعاون الاقتصادي بين البلدين». وشدّد على أنّ «الهدف الأول يبقى تطوير العلاقات التجارية وكذلك الاستثمار المتبادلة»، لافتاً إلى أنّ «الاجتماعات التي حصلت في لبنان في خلال هذه الزيارة، أحدثت تقدماً ملحوظاً على مسار العلاقات الاقتصادية الثنائية».

القصار

وأكد رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار حرص القطاع الخاص اللبناني «على

ستزاد قوة في المستقبل».

كما التقى غانم وزير الاقتصاد والتجارة الآن حكيم في الوزارة، وتم البحث في سبل تطوير العلاقات مع البنك لدعم لبنان وخصوصاً تنفيذ المشاريع العالقة للبنك الدولي في لبنان والبالغة نصف مليار دولار. وتركز البحث أيضاً على المجالات الآتية:

– أثر أزمة النزوح السوري على لبنان لا سيما على القطاع التجاري.

– تطوير ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– رؤية عامة حول الاقتصاد اللبناني ومستقبل التعاون مع البنك الدولي في ظل برنامج البنك للبنان الذي يتم إعداده حالياً.
– وشدّد حكيم على «أهمية انتخاب رئيس للجمهورية لإعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني، وتحريك العجلة الاقتصادية والتشريعية، بما يساهم في رفع النمو وتوسيع الاقتصاد».

^[1] غانم: نرغب في زيادة استثماراتنا

^[2] غانم: نرغب في زيادة استثماراتنا